



إمدادات تجارية آمنة

الملف الاقتصادي بين مصر وتركيا ينتظر إشارة سياسية

نشاط مجلس الأعمال المصري - التركي رهين اجتماعات مايو في القاهرة

إحصاءات الهيئة العامة للاستثمار، في قطاعات الملابس والمنسوجات، والصناعات الغذائية، والكيماويات، والتعبئة، والزجاج، والمشروبات السياحية.

وقال قدرى إسماعيل، عميد كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية، لـ "العرب" إن "تركيا تعيد صياغة علاقاتها الدولية وفقا لمصالحها، وأن مثلت القوة في إنتاج الغاز بشرق المتوسط، الذي يضم مصر وقبرص واليونان، من شأنه أن يقلل على المدى البعيد من مصالح تركيا، ويقفها ثروة غازية ونفطية كبيرة".

ويبدو ميزان التبادل التجاري بين البلدين ثريا ومتنوعا بالمنتجات، حيث تستورد مصر من تركيا الزيوت البترولية ومنتجات الحديد والصلب، والمنتجات الغذائية لصناعة السيارات، والسجاد والأواني المنزلية والورق والكرتون والقوط الصحية وحفاظات الأطفال، والحبوب وتجهيزات العسل، والأجهزة الكهربائية والأخشاب والإسمنت والفواكه المجففة.

وتصدر مصر لتركيا البولي بروبيلين وأسمدة اليوريا والملابس الجاهزة والأقمشة وغزل القطن والألياف الزجاجية، ومادة أسود الكربون والأسلاك النحاسية، وإطارات الاوتوبيسات والشاحنات، ورمال السيليكا، والبولى إيثيلين، ومنتجات الحديد والصلب المسحوقة على البارد، والفاكهة والخضروات، وشاسيهات الآلات بدوية الصنع.

وأشار أحمد الشامي عضو جمعية مستثمري السويس إلى أن محاولات التقارب التركي مع مصر سوف تسهم في حل عدد من المشكلات التي تواجه أنقرة، منها تصاعد حدة الدعوات من قبل بعض المنجحين في مصر لفرض رسوم على المنتجات التركية.

ولفت لـ "العرب" إلى أن ميزان التبادل التجاري مع مصر لصالح البضائع التركية وبالتالي يمكن لأنقرة أن تحافظ على تواجد كبير في السوق المصرية.

وتسهم المقاربة السياسية في تهدئة وتيرة الحروب التجارية بين القاهرة وأنقرة والمستعرة حول فرض رسوم إغراق على حديد التسليح التركي، وشروع القاهرة مطلع يوليو الماضي في إجراءات التحقق من إغراق السجاد الميكانيكي وأغطية الأرضيات المصنعة من مواد نسيج منشأها في تركيا أو مصدرة منها.

وتلقى قطاع المعالجات التجارية بوزارة التجارة والصناعة في مصر شكوى مؤيدة بالمستندات من بعض المصانع المحلية، بقيادة شركة "النساجون الشرقيون"، تدعى فيها أن واردات السجاد التي ترد إلى مصر من تركيا بأسعار مغرقة تسبب ضررا ماديا للصناعة المحلية.

ينتظر الملف الاقتصادي بين مصر وتركيا نتائج اجتماعات مايو المقبل في القاهرة، لاستعادة نشاطه رسميا، بعد جمود استمر نحو سبعة أعوام نتيجة الخلافات السياسية بين الجانبين، ما جعل تحركات رؤوس الأموال بينهما تتسم بالحيطة والحذر الفترة الماضية.

وتدقق الاستثمارات وانتقال الأفراد، ما جعل رجال الأعمال في البلدين يتحركون بحرية كبيرة، وهو ما أسهم في استمرار حركة التجارة بين البلدين".

وأكد جاهزية الجانب المصري في مجلس الأعمال المشترك لمواصلة نشاطه، لكن هذا التحرك مهوون بإشارات أكثر وضوحا وصراحة من الجهات المعنية، فتجميد النشاط خلال الفترة الماضية كان مدفوعا بالحفاظ على الأمن القومي المصري.

وخلال ذروة سنوات القطعية سعت منظمات الأعمال التركية في نهاية عام 2017 إلى إزاحة جبل الجليد بين القاهرة وأنقرة لتقليل الخسائر، وبمباركة رسمية من أنقرة. ونظم اتحاد الغرف والبورصات التركية، وهو منظمة شبيهة حكومية قريبة من السياسة بدرجة كبيرة، زيارة للقاهرة برئاسة رفعت حصارجقيلي أوغلو رئيس الاتحاد.



محمد يوسف
رئيس مجلس الأعمال
المصري-التركي
عضو مجلس أمناء
مجلس الأعمال
المصري-التركي

وقال محمد يوسف المدير التنفيذي لجمعية رجال الأعمال المصريين، وتضم مظللتها مجلس الأعمال المصري التركي، "إن الاستثمارات التركية تواصل عملها بشكل منتظم وتشهد توسعات مدفوعة بمعدلات الربحية التي تحققها في السوق المصرية".

وأضاف لـ "العرب" أن "الحكومة المصرية كانت حريصة منذ اللحظة الأولى على حماية الاستثمارات التركية والحفاظ عليها، وحرصت على حرية

ويعتقد صندوق الاستثمارات العامة بالفعل إلى دفع الاقتصاد المحلي قدما، حيث تعهد الأمير محمد بإنفاق ما لا يقل عن 40 مليار دولار سنويا في السوق المحلية حتى العام 2025، لكي يتم إنشاء مدن ومنتجات جديدة وخلق 1.8 مليون وظيفة.

وقال محمد أبوإشاشا رئيس إدارة أبحاث الاقتصاد الكلي في المجموعة المالية-هيرميس القابضة ومقرها القاهرة "تركز الميزانية على إدارة النفقات اليومية للحكومة بشكل متزايد بدلا من أن تكون محركا للنمو الاقتصادي، فيما تتحول النفقات الرأسمالية في الغالب إلى صندوق الاستثمارات العامة ومؤسسات الدولة الشقيقة".

وتوقعت الحكومة السعودية في شهر ديسمبر الماضي، أن تصل الإيرادات إلى 849 مليار ريال في العام 2021 وأن تكون نسبة العجز المالي 4.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي ذلك الوقت كان يتم تداول النفط بقيمة تصل بالكاد إلى 50 دولارا للبرميل، ولكنه ارتفع الآن إلى الدرجة التي ستمكن المملكة العربية السعودية من تحقيق التوازن لميزانيتها، بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي.

ويشير هنا أبوإشاشا إلى أن التأثير الدائم للوباء على الشركات السعودية والطلب العالمي على الطاقة يعني أن الأوضاع المالية للمملكة لا تزال محفوفة بالمخاطر، مضيفا "سيعتمد تعزيز الإيرادات غير النفطية المستقبلية على المخزي قديما في توزيعات الأرباح من كافة الاستثمارات المملوكة للدولة، وهذا يزيد من ضعف المالية العامة".

كما يتخوف المستثمرون الأجانب من حملة الإصلاحات السعودية التي قد تحمل أحيانا مؤشرات غير إيجابية بالنسبة إليهم، في ظل إشكاليات قائمة أصلا تتعلق بنسب الحياة والهجمات الإرهابية من إيران والبيروقراطية الكبيرة.

ويقول مراقبون إن قرار اشتراط نقل الشركات لمقارها الإقليمية إلى الرياض في إطار الإصلاحات يجعل الشركات الأجنبية تحت الضغوط والوصاية مما يربك خطط الاستثمار لديها، حيث يشكل القرار قيادا للحرية في وقت تزايد فيه المخاوف أصلا من الإصلاحات المرتقبة.

ويرى خبراء أن القرار الأخير بنقل المقر الإقليمي للشركة إلى السعودية للتمتع بالعقود الحكومية يمكن أن يفرح المستثمرين، ما يتعارض مع هدف السعودية التي تريد جلب الاستثمارات الأجنبية.

ومنذ عام 2016 ينفذ ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان عددا من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية فيما أرجأ البعض منها إلى وقت آخر، وقد أثار هذه الخطط في مناسبات كثيرة مخاوف المستثمرين.

وفرضت السلطات قواعد جديدة للعمل تقتصر وظائف محددة على المواطنين، حيث زادت حصصا مالية للشركات لتوظيف السعوديين وقامت بخفض دعم الكهرباء والماء في إطار إصلاحات مالية.

وأعلنت الحكومة عن تأسيس البرنامج الوطني لدعم إدارة المشاريع في الجهات العامة لخفض تكاليف مشروعات البنية التحتية الحكومية.

وتضمنت خطة الإصلاحات الاقتصادية التي يقودها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لتتوسع في مجالات البنية التحتية والصناعة، إلا أنها ستمثل ضغطا متواصلًا على موارد الدولة نظرا لتوجيه أقساط كبيرة منها نحو هذه المشاريع.

الإصلاحات الاقتصادية السعودية تعزز الاستثمار وتخاطر بالموارد

أرامكو تقلل توزيع الأرباح لتنفق الأموال في السوق المحلية

تجمع التحليل وأراء الخبراء أن خطة الإصلاحات الاقتصادية التي يقودها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان تحمل مفارقة مزدوجة. ففي حين ستساعد على تعزيز الاستثمارات وتسريع المشاريع الضخمة في مجالات البنية التحتية والصناعة إلا أنها ستمثل ضغطا متواصلًا على موارد الدولة نظرا لتوجيه أقساط كبيرة منها نحو هذه المشاريع.

تقريبا منذ ديسمبر إلى 67 دولارا للبرميل، تزامنا مع خروج دول أخرى من الإغلاقات الناتجة عن وباء كورونا. وفي الأسبوع الماضي، أعلنت أرامكو عن صفقة ستشهد استثمار 12.4 مليار دولار في خطوط الأنابيب من خلال تشكيل كيان تقوده الولايات المتحدة، وقد تمكن الميزانية العمومية القوية والتدفق النقدي المرتفع شركة أرامكو من الاحتفاظ بالأرباح وزيادة الاستثمار محليا.

ويتوقع زياد داود كبير اقتصاديي الأسواق الناشئة في بلومبيرغ إيكونوميكس، أن تصل أجور ومعاشات موظفي الدولة إلى 491 مليار ريال (الدولار يعادل 3.75 ريال) هذا العام، وهو ما يمثل حوالي نصف إجمالي الإنفاق البالغ 990 مليار ريال.

ويرى أنه إذا ظلت أسعار النفط فوق 60 دولارا، فقد تتمكن المملكة العربية السعودية من تغطية الرواتب عبر مبيعات النفط الخام وحدها، وسواء حدث ذلك أم لا، فيعتبر هذا الأمر جزءا هاما من مبادرة الأمير محمد بن سلمان البالغ من العمر 35 عاما.

ورغم تمكن المملكة العربية السعودية من رفع الإيرادات غير النفطية من 166 مليار ريال في 2015 إلى 358 مليار ريال في 2020، إلا أن هناك مشكلة تتمثل في أن جزءا كبيرا من التحسن يعود إلى التسيويات التي تمت مع عدد من رجال الأعمال وأقرباء المملكة خلال عام 2017، والتي عُرفت باسم "اعتقالات رينز كارلتون"، والتي كانت جزءا من حملة ولي العهد لمكافحة الفساد.

وقال داود "يعتبر نمو جزء من الإيرادات غير النفطية السعودية عضويا فقط، حيث إن تلك الاتفاقات تمثل خسر الإيرادات غير النفطية، وستنتهي هذه التسيويات في مرحلة ما، وعندما يتم ذلك، لن تتوقف العائدات غير النفطية عن الارتفاع فحسب، بل ستخفض بالفعل، لذلك يجب على المملكة زيادة الإنتاجية ورفع الصادرات غير النفطية لكي تحقق نموا مستداما".

وتعني هذه الفكرة أن إنفاق الشركات على البنية التحتية الجديدة والتكنولوجيا سيكون كبيرا بما يكفي لتسريع نمو البلاد ولإحداث طفرة في الوظائف.

وفي مقال رأي، قالت كارين يونغ الباحثة المقيمة في معهد "أميركان إنتربرايز بواشنطن"، إن "استراتيجية القائد الفعلي في المملكة العربية السعودية، ترقى إلى مستوى التضحية بالأرباح الحالية من أجل الاستثمارات المستقبلية"، مضيفة "هناك تحول في الأجيال، فهذه مرحلة بناء وإنشاء حقبة ما بعد النفط، ولكن ستستند الحكومة تلك الموارد النفطية على المدى القصير".

وفي هذا السياق تبرز تهديدات كبيرة من التأثير المحتمل للنفط على الميزانية والاقتصاد السعودي، الذي تضرر بشدة بسبب وباء كورونا وانخفاض أسعار النفط خلال العام الماضي.

وحولت أرامكو أكبر شركة نطق في العالم، مبلغا قدره 110 مليارات دولار إلى الحكومة السعودية من خلال مدفوعات المساهمين وحقوق الامتياز وضريبة الدخل خلال العام 2020، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 30 في المئة عن العام السابق 2019.

وفي هذا الصدد، يرى جيمس سوانستون من "كابيتال إيكونوميكس"، أن التوزيعات المنخفضة للشركة المملوكة للدولة بنسبة 98 في المئة، ستؤثر على إيرادات الحكومة، كما أن سوانستون غير مقتنع بأن الاستثمار الإضافي في الاقتصاد سيؤدي إلى زيادة كبيرة في الضرائب الحكومية عن الصناعات الأخرى في المدى القصير على الأقل.

ومع ذلك، قالت أرامكو إنه بإمكانها الحفاظ على توزيعات أرباحها الأكبر عالميا في العام الماضي والتي قدرت بـ 75 مليار دولار، حيث وصلت إلى هذا الحد بفضل ارتفاع خام برنت بنسبة 30 في المئة

وكدليل آخر على جسامة المشاريع والخطط المستقبلية بلغ عجز الميزانية السعودية نسبة قدرها 12 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي، ورغم الضغط الذي تتعرض له الميزانية العامة بسبب انخفاض مدفوعات الشركات السعودية، فقد يكون صندوق الاستثمارات العامة (الصندوق السيادي) الذي تبلغ قيمته 400 مليار دولار قادرا على تعويض الركود.

110 مليارات دولار حولتها أرامكو إلى الحكومة من خلال مدفوعات المساهمين خلال 2020

وكدليل آخر على جسامة المشاريع والخطط المستقبلية بلغ عجز الميزانية السعودية نسبة قدرها 12 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي، ورغم الضغط الذي تتعرض له الميزانية العامة بسبب انخفاض مدفوعات الشركات السعودية، فقد يكون صندوق الاستثمارات العامة (الصندوق السيادي) الذي تبلغ قيمته 400 مليار دولار قادرا على تعويض الركود.

كارين يونغ
خطة ولي العهد
تضي الأرباح من أجل
الاستثمارات المستقبلية

وتعني هذه الفكرة أن إنفاق الشركات على البنية التحتية الجديدة والتكنولوجيا سيكون كبيرا بما يكفي لتسريع نمو البلاد ولإحداث طفرة في الوظائف.

وفي مقال رأي، قالت كارين يونغ الباحثة المقيمة في معهد "أميركان إنتربرايز بواشنطن"، إن "استراتيجية القائد الفعلي في المملكة العربية السعودية، ترقى إلى مستوى التضحية بالأرباح الحالية من أجل الاستثمارات المستقبلية"، مضيفة "هناك تحول في الأجيال، فهذه مرحلة بناء وإنشاء حقبة ما بعد النفط، ولكن ستستند الحكومة تلك الموارد النفطية على المدى القصير".

وفي هذا السياق تبرز تهديدات كبيرة من التأثير المحتمل للنفط على الميزانية والاقتصاد السعودي، الذي تضرر بشدة بسبب وباء كورونا وانخفاض أسعار النفط خلال العام الماضي.

وحولت أرامكو أكبر شركة نطق في العالم، مبلغا قدره 110 مليارات دولار إلى الحكومة السعودية من خلال مدفوعات المساهمين وحقوق الامتياز وضريبة الدخل خلال العام 2020، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 30 في المئة عن العام السابق 2019.

وفي هذا الصدد، يرى جيمس سوانستون من "كابيتال إيكونوميكس"، أن التوزيعات المنخفضة للشركة المملوكة للدولة بنسبة 98 في المئة، ستؤثر على إيرادات الحكومة، كما أن سوانستون غير مقتنع بأن الاستثمار الإضافي في الاقتصاد سيؤدي إلى زيادة كبيرة في الضرائب الحكومية عن الصناعات الأخرى في المدى القصير على الأقل.

ومع ذلك، قالت أرامكو إنه بإمكانها الحفاظ على توزيعات أرباحها الأكبر عالميا في العام الماضي والتي قدرت بـ 75 مليار دولار، حيث وصلت إلى هذا الحد بفضل ارتفاع خام برنت بنسبة 30 في المئة

وكدليل آخر على جسامة المشاريع والخطط المستقبلية بلغ عجز الميزانية السعودية نسبة قدرها 12 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي، ورغم الضغط الذي تتعرض له الميزانية العامة بسبب انخفاض مدفوعات الشركات السعودية، فقد يكون صندوق الاستثمارات العامة (الصندوق السيادي) الذي تبلغ قيمته 400 مليار دولار قادرا على تعويض الركود.

110 مليارات دولار حولتها أرامكو إلى الحكومة من خلال مدفوعات المساهمين خلال 2020

وكدليل آخر على جسامة المشاريع والخطط المستقبلية بلغ عجز الميزانية السعودية نسبة قدرها 12 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي، ورغم الضغط الذي تتعرض له الميزانية العامة بسبب انخفاض مدفوعات الشركات السعودية، فقد يكون صندوق الاستثمارات العامة (الصندوق السيادي) الذي تبلغ قيمته 400 مليار دولار قادرا على تعويض الركود.

وكدليل آخر على جسامة المشاريع والخطط المستقبلية بلغ عجز الميزانية السعودية نسبة قدرها 12 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي، ورغم الضغط الذي تتعرض له الميزانية العامة بسبب انخفاض مدفوعات الشركات السعودية، فقد يكون صندوق الاستثمارات العامة (الصندوق السيادي) الذي تبلغ قيمته 400 مليار دولار قادرا على تعويض الركود.

وكدليل آخر على جسامة المشاريع والخطط المستقبلية بلغ عجز الميزانية السعودية نسبة قدرها 12 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي، ورغم الضغط الذي تتعرض له الميزانية العامة بسبب انخفاض مدفوعات الشركات السعودية، فقد يكون صندوق الاستثمارات العامة (الصندوق السيادي) الذي تبلغ قيمته 400 مليار دولار قادرا على تعويض الركود.

وكدليل آخر على جسامة المشاريع والخطط المستقبلية بلغ عجز الميزانية السعودية نسبة قدرها 12 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي، ورغم الضغط الذي تتعرض له الميزانية العامة بسبب انخفاض مدفوعات الشركات السعودية، فقد يكون صندوق الاستثمارات العامة (الصندوق السيادي) الذي تبلغ قيمته 400 مليار دولار قادرا على تعويض الركود.



مشاريع تعزز استدامة الاقتصاد